

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٧٢

الاثنين، ٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد كيلي
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برينس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفربير
	فييت نام	السيد فام
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيد هايمرباك
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد راغوتهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/842)

21-27285 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/842)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/842، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

ومنذ الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، المعقودة في ٢ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8849)، كان مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بأنشطتها المتصلة بتلك المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة، أجريت مكالمة شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١ تشرين أول/أكتوبر لتلقي معلومات بشأن آخر المستجدات والتأكد من آرائه.

وعلى نحو ما سبق أن أبلغت مجلس الأمن، فإن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) المستمرة تؤثر على قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على إيفاد أفرقة إلى الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، فإن الأمانة الفنية تحافظ على تأهبها لإيفاد المهمات. وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على السفر، تواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنشطتها التي كلفت بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وانخراطها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ولا تزال الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستمرة لتوضيح جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية للمنظمة. وفي هذا السياق، لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية متمسكة بموقفها بوجوب أن تعلن الجمهورية العربية السورية عن جميع عوامل الحرب الكيميائية التي أنتجت و/أو تم تجهيزها في شكل أسلحة في مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابق الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج و/أو تجهيز أسلحة كيميائية.

وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد ردا من اللجنة الوطنية السورية على طلب الحصول على معلومات ووثائق بشأن الأضرار التي لحقت بمرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابق المعلن عنه خلال الهجوم الذي وقع في ٨ حزيران/يونيه، حسبما أفادت به اللجنة الوطنية السورية. وأحث الجمهورية العربية السورية على الاستجابة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن نظرا لأن الأضرار التي لحقت بذلك المرفق تتعلق بمسألة معلقة فتحها فريق تقييم الإعلانات مؤخرا.

وكما أبلغت مجلس الأمن سابقا، قامت اللجنة الوطنية السورية بالإبلاغ أيضا عن تدمير أسطوانتين من الكلور كانتا مرتبطتين بحادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، في الهجوم على مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية. بالإضافة إلى ذلك، طلبت

الأمانة الفنية للمنظمة من الجمهورية العربية السورية تقديم معلومات بشأن نقل الأسطوانتين غير المأذون به وكذلك أيّ بقايا منهما بعد تدميرهما. ولا تزال الأمانة الفنية تنتظر ردّ الجمهورية العربية السورية بشأن هذه المسألة.

وأشيرُ إلى أن السلطة الوطنية السورية استجابت في ١٦ آب/أغسطس لطلب الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحديد موعد للجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية. وأفهم أن السلطة الوطنية السورية أكدت استعدادها لعقد المشاورات في الفترة من ١١ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأبلغت أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية السلطة الوطنية السورية في ٢٥ آب/أغسطس بأن فريق تقييم الإعلانات مستعد للانتشار في تشرين الأول/أكتوبر. وأعربت الأمانة أيضا عن قلقها إزاء الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها التأخيرات في إجراء المشاورات على امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلا عن تنفيذ ولاية الأمانة الفنية.

وللأسف، أكدت مجددا الجمهورية العربية السورية في ٢٣ أيلول/سبتمبر للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية رفضها إصدار تأشيرة دخول لأحد أعضاء فريق تقييم الإعلانات في إطار مهمة الإيفاد المقبلة. وأشارت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ردها إلى أنه قد تم إيفاد خبير فريق تقييم الإعلانات إلى سورية في مناسبات متعددة على مدى السنوات السبع الماضية، وأشارت كذلك إلى الإطار القانوني المنطبق، الذي لا يخول الجمهورية العربية السورية اختيار خبراء بالنيابة عن الأمانة الفنية. ونظرا لهذا الوضع المؤسف، أكدت الأمانة الفنية أنها لن تقوم بإيفاد فريق تقييم الإعلانات إلى الجمهورية العربية السورية في الوقت الراهن.

وقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية، بهدف المضي قدما في تنفيذ التزامات الجمهورية العربية السورية وولاية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قد دعت سورية إلى إرسال وفد لحضور اجتماع خلال النصف الثاني من هذا الشهر مع فريق تقييم الإعلانات في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وقد أكدت الأمانة الفنية أن اجتماعا من هذا القبيل لا يمكن أن يحلّ محلّ عمليات الإيفاد الكاملة إلى الجمهورية العربية السورية.

ونتيجة للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وأحث حكومة الجمهورية العربية السورية على تيسير الترتيبات اللازمة لعملية إيفاد فريق تقييم الإعلانات في أقرب وقت ممكن. وكما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة، لا يمكن إغلاق جميع المسائل العالقة بخصوص الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية إلا من خلال تعاون الجمهورية العربية السورية تعاونا تاما مع الأمانة الفنية. وكما أشير إليه في العديد من اجتماعات المجلس السابقة، فإن ثقة المجتمع الدولي في القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية تتوقف على استكمال هذه المسائل.

وتواصل الأمانة الفنية التخطيط للقيام بجولتي تفتيش لمنشأتي برزة وجمرايا التابعتين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري ("مركز الدراسات") في عام ٢٠٢١. ولا يزال إجراء عمليات التفتيش في ذينك المرفقين متوقفا على تطور جائحة كوفيد-١٩. وقد أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد ما يكفي من المعلومات أو التفسيرات الفنية لتمكين الأمانة الفنية من طي ملف المسألة المتعلقة بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ في مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة في عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالاجتماع بالحضور الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، أشيرُ إلى أن الأمانة الفنية والجمهورية العربية السورية عينتا مسؤولين عن الأعمال التحضيرية. وآمل أن يكون الاجتماع المقترح فرصة لتعزيز الحوار والتعاون بين الطرفين.

وأشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة

بالادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وهي تواصل العمل مع الجمهورية العربية السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بـ "مجموعة متنوعة من الحوادث". وكما ورد سابقا، يتوقف إيفاد المزيد من مهمات بعثة تقصي الحقائق على تطور جائحة كوفيد-١٩.

وفي أعقاب صدور التقرير الثاني في نيسان/أبريل، أفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل إجراء تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو يحتمل أن تكون قد استُخدمت في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر الفريق تقارير أخرى في الوقت المناسب، رهنا بتطور جائحة كوفيد-١٩. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاليته.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، خلال دورته الخامسة والعشرين، المقرر C-25/Dec.9 المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها"، مع تعليق حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب الاتفاقية. ووفقا للفقرة ٨ من المقرر، سيعيد مؤتمر الدول الأطراف حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بمجرد أن يبلغ المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المجلس التنفيذي بأن الجمهورية العربية السورية قد استكملت جميع التدابير الواردة في الفقرة ٥ من مقرر المجلس التنفيذي EC-94/Dec.2. وقد أُبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تستكمل بعد جميع تلك التدابير. ولذلك أكرر دعوتي مرة أخرى إلى الجمهورية العربية السورية للتعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أنه لا يوجد أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أيٍ كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. فلا توجد أعذار لعمل لا يُغتفر. ويجب أن نظل متحدين ومصممين على منع استخدامها أو التهديد به. كما يجب تحديد هوية الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. فهو واجب علينا جميعا. ويحدوني أمل صادق في أن يوحد أعضاء المجلس صفوفهم بشأن هذه المسألة.

وقبل أن أختتم، أود أن أردد الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام أمام الجمعية العامة عند تقديم خطتنا المشتركة في ١٠ أيلول/سبتمبر: "عندما نعمل معا، لا يوجد حد لما يمكن أن نحققه".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*)**:** قدمت السيدة ناكاميتسو اليوم التقرير الشهري السادس والتسعين، وهو أحدث تقرير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (S/2021/842، المرفق). وقد استندت تلك الوثائق منذ فترة طويلة إلى نفس النموذج وتم صقلها لتحقيق هدف واحد، وهو إعطاء الانطباع بأن سورية تحاول، حسبما زعم، إخفاء شيء ما وتضليل المجتمع الدولي فيما يتعلق بملفها الكيميائي. ولم تتغير منهجية تلك الوثائق. وتحاول الأمانة الفنية برئاسة المدير العام أن تدفن في النص، بأعمق ما يمكن، الحقيقة الواضحة بأن دمشق، رغم كل ذلك، تواصل بحسن نية الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولا ترفض التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من مكائد الأمانة الفنية، فإن سورية تظهر الإرادة السياسية والاستعداد لمواصلة الحوار معها. وبصراحة، نحن معجبون برزانة زملائنا السوريين ضبط النفس ورباطة جأشهم. ولا يسعنا إلا أن نتخيل مدى صعوبة عدم انسياقهم وراء العواطف أو الرضوخ للاستفزاز في أعقاب القرار الذي مارست وفود الدول الغربية الضغوط من أجل اتخاذه في مؤتمر الدول الأطراف في نيسان/أبريل، في انتهاك لمعايير اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغية تجريد سورية من حقوقها في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأنا على يقين من أن زملائي الغربيين، حتى اليوم، جريا على تقليدهم، وعلى الرغم من الحقائق وخلافا للحس السليم، سيسارعون إلى

الإشادة بالقرار والثناء على تأييده الواسع المزعوم من جانب البلدان الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والواقع أنه لو كان أقل من نصف الأصوات المؤيدة وستة أصوات مؤيدة فقط من بين ١٥ صوتا مؤيدا، من أعضاء مجلس الأمن، تشير إلى التأييد الواسع لهم، لما جادلت في الأمر. ومن الواضح أننا تعلمنا العمليات الحسابية بطرق مختلفة. ومن المؤسف أن الأمر لا يتعلق بالحساب فحسب، ولكن بالفيزياء أيضا.

ففي كتبنا المدرسية، على سبيل المثال، تعلمنا قوة الجاذبية. عندما تسقط الأجسام من مكان مرتفع، تصبح مشوهة. وهذا لا يعني أن أسطوانات الكلور، التي يزعم أنها أسقطت من الجو في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨، كانت ستلحق بها أضرار مماثلة، تماما مثل السرير الذي يزعم أن واحدة منها سقطت عليه – ناهيك عن أن صمامات الأسطوانات كانت ستتلف عند تحطمها على العوارض الخشبية. والمثال الآخر هو الحفرة الناجمة عن إلقاء القنبلة المزعوم على خان شيخون، التي تبدو من جميع الجوانبأنها نتيجة لتفجير قذيفة على الأرض. والأمثلة الأخرى هي الاستنتاجات الخيالية لبعثة تقصي الحقائق، التي تفيد بأن الذخائر تسقط في مهاوي التهوية التي لديها نفس القطر بالضبط، أو أن القنابل غير الموجهة تطير أفقيا لمدة خمسة كيلومترات حتى تصيب هدفها بدلا من أن تهوي بسرعة شديدة. وعلى ما يبدو، فإن هذا الأمر لا يزعجكم ولا يزعج مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى هذا المنوال، يمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تنال جائزة نوبل أخرى – وهذه المرة في الفيزياء البديلة لاكتشافها قوانين جديدة.

وقد يكون فهمنا لقوانين الكيمياء مختلف أيضا. فعلى سبيل المثال، وحسب فهمنا للأمر، من المستحيل أن تصير إحدى الأسطوانات نصف صدئة في غضون أقل من ١٢ ساعة بعد ارتطامها بالأرض، على الرغم من أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يؤكد في تقريره عن سراقب أن ذلك هو ما حدث، . وهذا مرة أخرى سرعة خيالية لتفاعل كيميائي. وبالمثل، فإن محاولات تقديم جزيئات الكلور الضئيلة التي وُجدت في دوما كعامل حرب كيميائي ليست صحيحة علميا– فالكلور الذي اكتشف في دوما قد تكون لديه عدة تطبيقات، بما فيها الاستخدام المنزلي، ناهيك عن أننا تخلينا منذ فترة طويلة عن محاولة إيجاد أي منطق في تأكيداتكم. ولو كان هناك أي منطق لديها، لما كان هناك إنكار بأن استخدام القوات السورية للأسلحة الكيميائية لن يكون مجديا، حتى لو كانت تمتلكها، لأنها كانت ستتمتع حينئذ بميزة عسكرية واضحة.

ولماذا نبحث عن أي حجج منطقية على الإطلاق إذا كان من الممكن ببساطة إيجاد جزء من المعلومات الكاذبة بشأن تلك الأحداث، المراد منها هو إلقاء اللوم على سورية وقيادتها وتشجيع القتلة من أفراد المعارضة السورية الذين ترعونهم باعتبارهم مقاتلين من أجل الحرية والديمقراطية؟ وهذا يناسب بشكل جيد خطابكم، ولكن لا صلة له بالواقع.

وذروة النفاق هي فريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي يقوم خبراء الأرائك لديه ، على أساس أدلة زائفة وخلافا لقوانين الفيزياء والكيمياء والرياضيات، بالموافقة دون روية على التقارير الجديدة عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من قبل القيادة السورية. وقد ذكرنا مرارا وتكرارا أننا نرفض مسبقا النتائج التي ستتوصل إليها أي تحف جديدة لفريق التحقيق وتحديد الهوية، والتي يتم تجميعها باستخدام نفس المنهجية التي تنتهك مبادئ ومنهجية التعامل مع المعلومات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبالمناسبة، فإن الكثير من اللوم عن تدمير السمعة الطيبة للمنظمة يقع على عاتق المدير العام الحالي فرناندو أرياس، الذي يحاول، بدلا من التحقيق في الحالة الصارخة للمكائد التي وقعت عندما كان يجري إعداد التقرير عن دوما، إسكات خبراء ومفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذين يجرؤون على كسر الصمت والتغطية على الحقائق المحرجةللمنظمة وله شخصيا.

وهذا النفاق واضح حتى في تقرير اليوم. ومرة أخرى، يُلقى باللوم على السوريين في التأخير في إجراء الجولة الخامسة والعشرين من عمليات التفتيش التي يقوم بها فريق تقييم الإعلانات. والأمانة الفنية قلقة للغاية بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، لا يوجد أي ذكر لحقيقة أن عمليات التفتيش لم تجر خلال أشهر الصيف بناء على أمر من

المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما نذكر جميعا، فقد قال السيد أرياس إن أشهر الصيف في سورية يُزعم أنها لم تكن مريحة تماما لأعضاء فريق تقييم الإعلانات لنشرهم في الميدان. ويبدو أن الاعتبارات المتعلقة بالراحة بالنسبة له أهم من إجراء المشاورات.

والمحاولة المماثلة لإلقاء اللوم على الآخرين يمكن العثور عليها في التقرير بشأن الغارة الجوية التي وقعت في ٨ حزيران/يونيه على منشأة كيميائية معلنة في الأراضي السورية. فأين توجد كلمة واحدة عن إدانة العدوان على أراضي دولة ذات سيادة؟ ويبدو أن عمل العدوان هذا لا يكتسي أي أهمية بالنسبة للمدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومرة أخرى، أعرب عن القلق إزاء نقل السوريين للأسطوانات المتصلة بحادث دوما. ولكن هل يبرر ذلك استخدام القوة المسلحة ضد دولة ذات سيادة؟ ومن الواضح أن هذا النوع من العدوان النشط، بالنسبة للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا صلة له بالموضوع.

وكيف لا يمكننا أن نذكر بالضربات الجوية المتسرعة التي شنها التحالف الغربي على قاعدة الشعيرات الجوية في عام ٢٠١٧ ومحاولات بدء تحقيق سريع من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الأحداث التي وقعت في اللطامنة وخان شيخون. وعموما، فإن النهج الذي تتبعه قيادة الأمانة الفنية نهج محرج جدا على ما يبدو ويؤثر بالفعل على عدة حالات أخرى تتعلق بالمدير العام وموظفيه، لا شيء يبررها سوى الاعتبارات السياسة. ومن المؤسف أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لأنها تدفن رأسها في الرمال، أصبحت أداة مسيسة لمعاقبة الأنظمة التي لم يعد الغرب الجماعي راض عنها .

وفي الختام، أود أن أؤكد أنه بسبب الاتجاهات التي أشرت إليها، فإن تركيز الملف الكيميائي السوري لم يعد منصبا منذ زمن طويل على عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. ولا ينبغي النظر إلى هذه التطورات في سياق الحوار بين سورية والأمانة الفنية، المتواصل مهما حاول المرء إقناعنا بخلاف ذلك، وينبغي اعتبارها مجرد محاولة لمعاقبة دولة لم تعد تحظى برضا أدوات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إنه أمر خطير للغاية ويمكن أن يؤثر على أي دولة تقف في طريق التطلعات الجيوسياسية للغرب. وقد تلاشت جميع الأوهام في ذلك الصدد منذ وقت طويل.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. ونقدر جهودها ونثني على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. واسمحوا لي أيضا أن أقول إن المدير العام يتمتع بثقة كاملة من حكومة الولايات المتحدة، وأن مهنيته وصبره في معالجة هذا الملف جديران بالثناء.

على الرغم من نفي نظام الأسد المتكرر، من الواضح أن النظام استخدم الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرارا. وقد عزا فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الآن أربعة هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية في سورية إلى نظام الأسد. وتضاف هذه الحوادث إلى الهجمات الأربع بالأسلحة الكيميائية التي نسبت إلى نظام الأسد من قبل آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن الأدلة على مسؤولية النظام واضحة وأن إعلانه المتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية لا يزال غير مكتمل، فقد سعت سورية فيما بعد إلى تجنب المساءلة من خلال عرقلة التحقيقات المستقلة وعدم التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في محاولة وقحة لتقويض عمل المنظمة باعتبارها هيئة منفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما سمعنا، فإننا نشهد هذه العرقلة مرة أخرى هذا الشهر، برفض النظام منح التأشيرات لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي كان من المقرر، كما سمعنا، إيفاده إلى سورية بعد عدة أشهر من عدم الاستجابة من جانب نظام الأسد.

وقد قام نظام الأسد باستهداف عضو متمرس من أعضاء فريق تقييم الإعلانات ورفض منحه التأشيرة، على الرغم من أن ذلك الخبير تم إيفاده إلى سورية للقيام بتلك المهمة عدة مرات على مدى السنوات السبع الماضية. وقد أعاقت التأخيرات في تحديد موعد لتلك المشاورة ورفض تلك التأشيرة قدرة فريق تقييم الإعلانات على القيام بعمله. ومن الواضح

أنها محاولة متعمدة لتأخير وعرقلة عمل ذلك الفريق الهام. وندعو نظام الأسد إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا لالتزاماته الدولية والالتزام بالقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بما في ذلك من خلال منح تأشيرات لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وادعى ممثل لنظام الأسد، في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر، أن انضمام النظام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية دليل على أنه لم يستخدم الأسلحة الكيميائية ولن يستخدمها. ومع ذلك، لا جدال في الأمر، نظرا للأدلة الدامغة التي جمعتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدعم من مجموعات التوثيق السورية الشجاعة، بأن النظام لم يمتثل تماما لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ومن الواضح أن النظام يواصل تجاهل دعوات المجتمع الدولي إلى الكشف الكامل عن برنامجه للأسلحة الكيميائية والقضاء عليه بشكل يمكن التحقق منه. ونتفق مع تقييم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن ما قدمه نظام الأسد بشأن أسلحته الكيميائية لا يمكن اعتباره دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحث النظام على العمل عن كثب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تلك المسألة الملحة.

ويجب عدم التسامح مع حالات إخفاق نظام الأسد المتكررة والمستمرة في الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي. ورحبنا بالقرار الذي اتخذ في مؤتمر الدول الأطراف في ٢١ نيسان/أبريل بإدانة استخدام سورية للأسلحة الكيميائية وتعليق حقوقها وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

أود أن أتكلم بوضوح. هذا القرار ممارسة مشروعة لسلطة مؤتمر الدول الأطراف بموجب الاتفاقية. وعلى الرغم من أن تقديراتي قد تكون مختلفة عن تقديرات زميلي الروسي، لكن الحقائق ليست كذلك. فقد اعتمد هذا القرار بأغلبية ساحقة من قبل ما يقرب من ٩٠ دولة في جميع أنحاء العالم وعارضته ١٥ دولة – وهو ما يتجاوز بكثير أغلبية الثلثين المطلوبة من الحاضرين والمصوتين بموجب قواعد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نفسها.

كما سعى حلفاء نظام الأسد، بما في ذلك روسيا، بنشاط إلى عرقلة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة. وتواصل روسيا الدفاع عن نظام الأسد لفشله في الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك نشر المعلومات المضللة، ومهاجمة نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها المهني، والسعي بخلاف ذلك إلى عرقلة الجهود الجارية من جانب الدول المسؤولة لمحاسبة نظام الأسد على استخدامه للأسلحة الكيميائية وعلى العديد من الفظائع الأخرى. وهذا النمط من التمكين غير مسؤول وخطير.

لقد حان الوقت لكي يمتثل نظام الأسد لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وينبغي لمجلس الأمن أن يفرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ردا على عدم امتثال سورية للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفي هذه المرحلة، لا شك أن الحكومة السورية انتهكت مرارا التزاماتها الدولية، بما في ذلك من خلال عدم تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية برفضها منح تأشيرات دخول. لقد حان الوقت لكي يتخذ المجلس إجراءات حازمة ويرد على عدم امتثال سورية.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقدم المحرز نحو القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

ومن المؤسف أن يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى هذا الشهر دون أي تطورات إيجابية جديدة بشأن الملف السوري. وهذا الاتجاه غير مستدام. ويجب أن تظل القاعدة الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية أولوية قصوى. إن انعدام المساءلة وتدهور الثقة يذكرنا بالطابع الملح للمسألة. ولا يمكن للمجلس أن يسكت وسط هذا الركود طويل الأمد.

ونكرر تأكيد إدانتنا الشديدة لجميع استخدامات الأسلحة الكيميائية في أي وقت أو من جانب أي شخص. وندعو سورية إلى الوفاء بالتزاماتها وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب إيلاء اهتمام فوري للتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحل المسائل العشرين المعلقة. ونحث سورية على تقديم

معلومات أو تفسيرات تقنية كافية للتوفيق بين الثغرات والتناقضات والتباينات التي تم تحديدها. وبالمثل، من الأهمية بمكان أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد تم نشر فريق تقييم الإعلانات لآخر مرة في سورية في فبراير/شباط. ويتزايد قلقنا إزاء حالات التأخير في نشره ومشاوراته بانتظام. وكل شهر يتم فيه تأجيل هذه المشاورات يقوض أولوية كفالة التعاون المستمر وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية لسورية. وإذا ما عقد اجتماع في لاهاي بين الأمانة الفنية والسلطات السورية في تشرين الأول/أكتوبر، فإننا نحث على إيلاء أقصى قدر من الاهتمام لبناء الثقة والتوصل إلى اتفاق بشأن طرائق متسقة لمنع أي حالات تأخير أخرى في نشر فريق تقييم الإعلانات في سورية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مرة أخرى على ضرورة إحراز تقدم عاجل بشأن الملف السوري. فنحن مدينون لضحايا تلك الهجمات الشنيعة بكفالة المساءلة وحل جميع المسائل المعلقة.

السيد بن لاغة (تونس): السيّد الرئيس، أشكر الممثّلة السّامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحّب بمشاركة ممثّلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

في البداية، تجدّد تونس التأكيد على إدانتها الثّابتة لاستخدام السلاح الكيميائي في أيّ ظرف وأيّ مكان ومن أيّ كان، ومهما كانت الدّوافع والمبرّرات. إنّ استخدام السّلاح الكيميائي يشكّل تهديدا للسّلم والأمن الدوليين، ويمثّل خرقا جسيما للقانون الدولي، وهو ما يستدعي محاسبة الضّالعين في مثل هذه الجرائم الفظيعة.

وفي هذا الإطار، تدعم تونس الولاية الحيويّة لمنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاضطلاع بمسؤوليات التحقّق المستقلّ والمحايد، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية، وكذلك من خلال توفيرها لمنصّة للتشاور والتعاون بين الدول حول القضايا ذات الصلة.

كما يعتقد بلدي أن الحاجة ماسّة في هذا المرحلة إلى استعادة الانخراط الإيجابي وبناء الثقة والتفاهم المتبادل والتنسيق والتعاون بين الحكومة السورية والأمانة الفنّية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بما يسهم في تحريك الملف الكيميائي السوري.

ونحن نتطلّع إلى اللقاء المرتقب بين وزير الخارجية والمغتربين السوري ومدير عامّ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يؤسّس ذلك مجدّدا لحوار بنّاء وشفّاف ومهيكل بين الطرفين، ولعودة أنشطة فرق الأمانة الفنّية في الجمهورية العربية السورية بشكل منتظم وذلك وفقا لولايتها وبما يراعي سيادة سورية ووحدتها.

وإذ نحث على تحقيق تقدم في المسائل المعلقة بما يكفل إيفاء سورية التام بتعهداتها، فإننا نؤكد أيضا على أهمية أن تكون ادّعاءات استخدام أسلحة كيميائية من أي جهة كانت في سورية، محلّ إجراء تحقيقات ضافية وشفّافة ومستقلّة.

وختاما، تجدّد تونس التأكيد على أنّ جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفاعليّة نظام حظر الأسلحة الكيميائية عموما، ستجد سندا قويّا في العمل الجماعي والمنسّق والتّعاون البنّاء والحلول التوافقية من مجلس الأمن والمجموعة الدولية الموسّعة

لدى الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بعهدتهما لمراقبة تنفيذ كل من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بما يسهم في غلق الملف الكيميائي السوري وإنهاء الأزمة.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): منذ اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، واصلت الأمم المتحدة بذل جهود كبيرة لتحديد المسؤولية عن الحالات المتعددة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وللأسف لم تجعل تلك الجهود، لأي سبب من الأسباب، إسناد المسؤولية عن ارتكاب تلك الأعمال غير المقبولة ممكناً بطريقة مقبولة للجميع.

إن النيجر تدين دون تحفظ أي استخدام للأسلحة الكيميائية، سواء في الأزمة السورية أو في أي مكان آخر. فاستخدام تلك الأسلحة لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة أو ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، يثني وفد بلدي على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإزالة هذه الأسلحة. ويجب أن تحتفظ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بطابعها الفني من أجل الحفاظ على نزاهتها وضمان احترام الجميع لسلطتها.

وأود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها وأن أرحب بممثلي سورية وتركيا اللذين انضما إلينا بعد ظهر اليوم.

وقد سمعنا اليوم مرة أخرى كما في الجلسات الأخيرة بشأن هذه المسألة أن الثغرات والتناقضات لا تزال قائمة في الإعلان الأولي للحكومة السورية. ولا شك في أن الممثل السوري سيخبرنا لاحقاً بأن حكومته تتعاون بحسن نية مع فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقد بذلت قصارى جهدها لتزويد الفريق بجميع المعلومات المطلوبة، مما يجسد صورة للتفسيرات المتباينة للجانبين.

وكما كان الحال في كثير من الأحيان، سيدعم البعض الممثل السوري في حين سيواصل آخرون إدانته. لذلك فمن الأهمية بمكان ومن الملح إنهاء هذه الحلقة المفرغة من اللوم والإنكار. وقد حان الوقت لكلا الجانبين أن يعملا بجد لتقريب مواقفهما مع التأييد الإجماعي من مجلس الأمن، حتى وإن لم يكن ذلك الإجماع ممكناً حتى اليوم، وإلا فإن الوضع الراهن سيستمر.

لذا أود أن أطرح عدة نقاط:

أولاً، يؤكد وفد بلدي مجدداً أنه يجب تجنب أي مسار عمل لا يدفع المجلس إلى ضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، لأن النص يمكن أن يكون أساساً لإسناد المسؤولية، وبالتالي يمكن أن يمهد الطريق لاحتمال مقاضاة المسؤولين أمام المحاكم المختصة.

ثانياً، يجب أن يستمر التعاون بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بحسن نية لحل المسائل العالقة، وفقاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي هذا السياق، فإن الاجتماع القادم بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خطوة في الاتجاه الصحيح. ومن المهم أيضاً أن تحظى جميع حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بنفس الاهتمام وأن تعامل بنفس الاجتهاد من أجل التوصل إلى نتيجة شاملة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يشير وفد بلدي إلى الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة السورية لتسليط الضوء على استخدام هذه الأسلحة على أراضيها من خلال اتصالاتها من خلال المنظمة ومجلس الأمن، واستعدادها لمواصلة العمل مع الأمانة الفنية.

ونشجعها على أن تواصل العمل بنفس الطريقة مع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بطلب الحصول على معلومات إضافية بشأن النقاط المعلقة في الإعلان الأولي وفي منح تأشيرات دخول للخبراء بغية إسدال الستار على هذا الفصل المثير للجدل من وضع الصيغة النهائية للتقرير الأولي.

ثالثاً، يكرر وفد بلدي دعوته إلى الأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إيلاء اهتمام خاص للادعاءات المتعلقة بحيازة كيانات غير حكومية لمواد كيميائية، والتي إذا ثبتت صحتها ستكون خطيرة جداً – لا بالنسبة للمنطقة وحسب بل أيضاً بالنسبة للعالم بأسره، حيث يمكن نقل هذه الأسلحة إلى كيانات أخرى غير تابعة للدول أو حتى إلى جماعات إرهابية تعمل في مناطق أخرى.

وفي الختام، وبينما يؤكد وفد بلدي دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإنه يأمل في أن يرى تقدماً في هذا الجانب من الأزمة السورية، إذ لا يمكن فصله عن الجوانب السياسية والإنسانية، من أجل تمكين سورية من استعادة سيادتها الكاملة والعمل لصالح شعبها، بدعم من المجتمع الدولي.

السيد ليباند (إستونيا) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضاً الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها. وأقدر كثيراً دعواتها المستمرة إلى وحدة مجلس الأمن من أجل التمسك بالقاعدة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وتؤكد إستونيا مجدداً أن تحديد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما مساءلتهم عنها، أمر حتمي. فالإفلات من العقاب ليس خياراً. ويجب ضمان أن الأفراد الذين أمروا بشن هجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية منذ عام ٢٠١٣ أو مكنوا من حدوثها أو نفذوها سيواجهون الحساب، وأن يرى ضحاياهم العدالة

تتحقق. فمن دون المساءلة، لا يوجد احتمال موثوق به لإحلال سلام دائم في سورية.

وعند قراءة التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/842، المرفق)، نأسف لرؤية أن التعاون السوري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستمر في التدهور. وتنص الفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) على أن تتعاون الجمهورية العربية السورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بغية الوفاء بولايتها، بما في ذلك عن طريق قبول الموظفين الذين عينتهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتوفير إمكانية وصول الموظفين المعنيين إلى المواقع وحق تفتيشها.

ومن الواضح أن النظام السوري لا يمتثل لذلك القرار ولالتزاماته الدولية برفضه إصدار تأشيرة دخول لعضو في فريق تقييم الإعلانات. ونتيجة لذلك، لا تزال الجولة الخامسة والعشرون من المشاورات معلقة ولم يحرز أي تقدم في توضيح المسائل المعلقة بشأن الإعلان السوري. لا يزال هذا الافتقار إلى التقدم يشكل تهديداً للشعب السوري والسلام والأمن الدوليين.

وبالإضافة إلى المشاورات، نحن أيضاً حريصون على رؤية تطورات فيما يتعلق بالاجتماع المزمع عقده بين المدير العام أرياس والسيد مقداد.

وتشير إستونيا أيضاً بقلق إلى أن السلطات السورية لم تستجب بعد لعدة طلبات من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للحصول على معلومات بشأن المرفق السابق للأسلحة الكيميائية، ونقل أسطوانتي غاز الكلور، والكشف عن مادة كيميائية مدرجة في الجدول ٢ في مرفق برزة. إن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والمسؤوليات السورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية لا تحترم مجدداً.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً ثقتنا الكاملة في العمل المستقل والمحايد والمهني للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها، وكذلك في مصداقية تقاريرها. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.

السيدة برينس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها المليئة بالمعلومات، كالعادة.

إن هدفنا المتمثل في منع تطوير الأسلحة الكيميائية وتخزينها ونقلها واستخدامها لتوفير حماية أفضل لمستقبل البشرية يتطلب التنفيذ الكامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٥) وشراكة ملتزمة مع الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن التعاون الدولي المستدام أمر حتمي، ويقع على عاتق الأطراف التزام بالمشاركة بكفاءة وبصورة بناءة في جميع المسائل من أجل إحراز تقدم تمس الحاجة إليه بشأن هذا الملف.

بيد أننا نقرّ بأن التعاون يمسي أمراً مرهقاً للغاية حيثما يوجد نقص في الثقة.

ومن ثم، يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تسعى باستمرار إلى ضمان أن يتسم هيكلها الداخلي وجميع أنشطتها بالنزاهة والشفافية وعدم التسييس. علاوة على ذلك، ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تسعى لاتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء لمنع الاستقطاب والانقسام.

وما زلنا نشجع الحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية وندعو إلى إجرائه لتيسير توفير المعلومات والوثائق التقنية ذات الصلة في الوقت المناسب والموافقة على تأشيرات الدخول المطلوبة. هذه الأمور ليست ضرورية فقط لتمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إيفاد موظفيها إلى سورية، ولكن أيضًا للمساعدة في تسوية الثغرات والتناقضات وأوجه عدم الاتساق الواردة في الإعلان الأولي بشكل نهائي. وفي غضون ذلك، يمكن أن يكون الاجتماع المقترح بين فريق تقييم الإعلانات والوفد السوري في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمثابة نقطة انطلاق للمضي قدما في

تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) والوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بنقطة الحوار، يسعدنا أن ننوه بالاستعدادات الجارية للاجتماع الشخصي بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لمناقشة التطورات ذات الصلة وسبل المضي قدما. هناك بالفعل العديد من الآراء المتباينة بشأن ذلك الملف، ونأمل أن يقطع الاجتماع شوطًا طويلاً في إيجاد أرضية مشتركة وإحراز تقدم ذي مغزى.

وفي الختام، أكرر موقف سانت فنسنت وجزر غرينادين المبدئي الراسخ بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف يُعدُّ انتهاكا للقانون الدولي وينبغي شجبه. وينبغي إيلاء اهتمام فوري للادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية وينبغي أن تكون التحقيقات شاملة دائما ومتماشية مع أفضل الممارسات الدولية لضمان عدم السماح لمرتكبي فظائع الأسلحة الكيميائية بارتكابها من دون عقاب.

ولذلك، نواصل دعم ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وضمان ألا تستخدم الكيمياء إلا من أجل السلام والتقدم والازدهار. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على ضمان أن تظل نوعية عملها على أعلى مستوى.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

من الواضح أن النظام السوري لا يريد التعاون. وما قرأته في التقرير الشهري للمدير العام (S/2021/842، المرفق) هو محاولة متعمدة لعرقلة نشر أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن سورية لا تصدر التأشيرات المطلوبة، وعندما تفعل ذلك، فإنها تأتي متأخرة ومتفرقة. إن لتأخير إصدار تأشيرة الدخول إلى موظف الاتصال أثرا على إعداد البعثات المقرر القيام بها في خريف هذا العام. وهذا أمر غير مقبول. وتواصل سورية العمل بما يتعارض مع التزاماتها تجاه الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفي ظل عدم التمكن من نشر فريق تقييم الإعلانات في الميدان، دعا المدير العام سورية للذهاب إلى لاهاي في تشرين الأول/أكتوبر لحضور الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات. لكن سورية لم ترد بعد.

وندعو سورية إلى إتاحة وصول جميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات في أقرب وقت ممكن. كما ندعو سورية إلى تقديم كافة العناصر والوثائق التي طلبتها الأمانة الفنية، وفقا لالتزاماتها. ونشيد مرة أخرى بالمثابرة والمهنية والاستقلالية التي تضطلع بها الأمانة الفنية بمهمتها.

إن نقل أسطوانتي الكلور المرتبطتين بالهجمات على دوما وتدميرهما بدون إذن أمر يثير قلقا بالغا. ولم يقدم النظام السوري أي تفسير في هذا الشأن. وندعو سورية مرة أخرى إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحتها الأمانة الفنية.

وأود أن أشير إلى أن القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ليس قرارا لا رجعة فيه. إن الأمر متروك للنظام السوري للتصرف إذا أراد استعادة حقوقه وامتيازاته. وبدون تعاونه، ستظل التدابير المتخذة سارية المفعول. أولا، يجب على سورية أن تقوم أخيرا بتوضيح المسائل العشرين العالقة المتعلقة بإعلانها الأولي.

وأخيرا، لا يمكن أن يمر استخدام هذه الأسلحة المروعة من دون عقاب. ولا تزال الأدلة تجمع – وستستخدم قريبا. وتلك هي الرسالة التي نؤكد عليها مع شركائنا، بما في ذلك في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، قال وزير خارجية الجمهورية العربية السورية والمغتربين، السيد فيصل المقداد، إن بلده يعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، من جانب أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت، وأن سورية مستعدة دائما لمواصلة تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل المسائل المعلقة. وتقدر الصين تأكيد سورية مجددا على التزامها.

وموقف الصين الثابت هو أن الحوار والتعاون هما النهج الصحيح إزاء مسألة الأسلحة الكيميائية السورية وأن الضغط المفرط لا يمكن إلا أن يؤدي إلى نتائج عكسية. ولدى الحكومة السورية والأمانة الفنية تفسيرات مختلفة لمسائل معلقة متعددة. ويتعين على الجانبين احترام الحقائق العلمية والالتزام بالموضوعية والحياد ومواصلة المناقشات والعمل على تحقيق التقارب تجاه بعضهما البعض والعمل معا من أجل التوصل إلى حل مبكر للمسائل المعلقة. وقد أدى التجديد الناجح للاتفاق الثلاثي بين الحكومة السورية والأمانة الفنية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى تهيئة ظروف جيدة لحل المسائل المعلقة.

ولا تزال الحكومة السورية تعمل مع الأمانة الفنية بشأن الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التي يجريها فريق تقييم الإعلانات، والتي واجهت صعوبات بسبب مسألة تتعلق بإصدار التأشيرات. ونأمل أن يحل الجانبان خلافاتهما بطريقة بناءة.

وأود أن أؤكد أن تشكيل فريق للتحقيق وتحديد الهوية يتجاوز نطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويتعارض مع أعراف توافق الآراء التي تقوم عليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأعربت بلدان كثيرة، بما فيها الصين، عن قلقها من أن أساليب وإجراءات عمل الفريق لم تف أيضا بمتطلبات الاتفاقية ومرفقها المتعلق بالتحقق، مما أثار أسئلة متعددة. ونأمل أن تلتزم الأمانة الفنية بطابعها التقني وأن تتمسك بروح الحياد والموضوعية والاستقلالية في أداء واجبها، وأن تيسر العودة إلى أحكام إطار الاتفاقية.

وفي الختام، أكرر التأكيد على أن الصين تعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف ولأي غرض من الأغراض، وتأمل في أن يخلو عالمنا من جميع الأسلحة الكيميائية في القريب العاجل. ونحث جميع البلدان الحائزة على أسلحة كيميائية على تدمير جميع هذه الأسلحة في أقرب وقت ممكن.

السيد كيلي (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها المفصلة والمفيدة اليوم. وأود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون متحدا وحازما في التمسك بالحظر الدولي على الأسلحة الكيميائية، مع توضيح أن استخدام تلك الأسلحة من جانب أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت، أمر بغيض وغير مقبول. وينبغي للمجلس أن يكون واضحا ومتحدا بنفس القدر في دعمه لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي رفض الجهود الرامية إلى تقويض الدور الأساسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، ما زال يساورنا قلق عميق إزاء عدم إحراز سورية لتقدم في معالجة قائمة المسائل الخطيرة والمتزايدة في إطار إعلانها الأولي. وتوضح تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية نمطا مزعجا من التأخير في منح التأشيرات ورفضها يستخدم لتأخير عملها في الميدان. وهذا يتناقض مع نهج الأمانة الفنية، التي سعت بنشاط إلى مساعدة سورية، بمرونة ومهنية، على حل المسائل المعلقة. ونأسف لأن الحكومة السورية لم تستجب بطريقة إيجابية لذلك النهج البناء.

ونأسف بشدة لقرار سورية رفض منح تأشيرة الدخول لعضو في فريق تقييم الإعلانات، الأمر الذي أدى إلى تأجيل نشر الفريق مرة أخرى، وهو ما كان مقررا أصلا في شهر مايو/أيار. وكما يوضح التقرير، لا يمكن لسورية أن تختار خبراء للبعثات نيابة عن الأمانة الفنية. إن الدعوة التي وجهتها الأمانة الفنية إلى سورية لإرسال وفد للاجتماع مع فريق تقييم الإعلانات في وقت لاحق من هذا الشهر في لاهاي يمثل خطوة عملية مؤقتة ولكنها لا يمكن أن تحل محل النشر المزمع في الميدان.

ويأتي ذلك في أعقاب تأخيرات كبيرة في منح تأشيرة الدخول لموظف مركز القيادة في دمشق، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لعمليات نشر فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق. وتتعارض الإجراءات التي تتخذها سورية بشأن التأشيرات مع التزاماتها بموجب الفقرة ٧ من القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بقبول "الموظفين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الأمم المتحدة" و "إفساح السبل أمامهم للوصول فورا ودون قيد". وندعو سورية إلى معالجة تلك المسألة على وجه السرعة.

ثالثا، لا تزال قائمة المجالات التي لم تقدم فيها السلطات السورية بعد المعلومات الموثوقة التي طلبتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية آخذة في الازدياد. وتشمل هذه مرافق لإنتاج الأسلحة الكيميائية قدمت عنها إعلانات مضللة؛ والمواد الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ الموجودة في برزة؛ والعينات من "عامل حرب كيميائي نقي" داخل حاويات تخزين كبيرة الحجم؛ وعبوات الكلور، التي تشكل جزءا من الأدلة المستقاة من الهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما عام ٢٠١٨، والتي نقلت دون إبلاغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويجب على سورية أن تتعامل بجدية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأمل في أن يتم الانتهاء في وقت قريب من وضع ترتيبات الاجتماع الثنائي بين المدير العام أرياس والوزير مقداد. ونشجع سورية على العمل مع المدير العام أرياس لكسر حالة الجمود.

ولن نتمكن من حل المسائل العالقة والحصول على تأكيدات بأن جميع مخزونات سورية من الأسلحة الكيميائية قد أُعلن عنها ودُمرت بشكل يمكن التحقق منه، ومن إغلاق هذا الملف، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) إلا من خلال تعاون سورية الحقيقي والمجدي مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المؤكد أن ذلك يصب في مصلحة سورية، بقدر ما يصب في مصلحة المجتمع الدولي.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر إلى وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على موافاتنا بآخر المستجدات. كما نرحب بحضور ممثلي سورية وتركيا في جلسة اليوم.

لقد أحطنا علما بمضمون التقرير الشهري السادس والتسعين الصادر مؤخرا (S/2021/842، المرفق) الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما نحيط علماً بتقديم الجمهورية العربية السورية في ١٦ أيلول/سبتمبر تقريرها الشهري الرابع والتسعين، الذي يورد تفاصيل الأنشطة التي تضطلع بها لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ومن المهم أن تنظم قريبا زيارة فريق تقييم الإعلانات إلى سورية. وقد أحطنا علما بالزيارة المقبلة لوفد سوري إلى لاهاي للحوار مع فريق تقييم الإعلانات. ونأمل في أن تحل كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية المسائل ذات الصلة على وجه السرعة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية صك فريدا من نوعه وغير تمييزي من صكوك نزع السلاح للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ونولي أهمية كبيرة للاتفاقية ونؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وندعم الجهود الجماعية التي يبذلها الجميع لكفالة المحافظة على مصداقية الاتفاقية وسلامتها على أكمل وجه.

وتعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف. وقد أكدت الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وذا مصداقية وموضوعيا، وأن يمتثل بدقة للأحكام والإجراءات الواردة في الاتفاقية، بما يتفق مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية المكرسين فيها لإثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

وقد حذرت الهند مرارا، بوصفها عضوا في مجلس الأمن، من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في المنطقة. كما أشار أحدث تقرير لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (انظر S/2021/419) إلى عمليات الاستخدام المتكررة للأسلحة الكيميائية من قبل تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام ضد السكان المدنيين بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦. وهذا أمر يدعو للقلق الشديد وينبغي اتخاذ إجراء بشأنه.

وأخيرا، نعتقد أن المسائل التقنية، مثل ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، تحتاج إلى المعالجة بصورة موضوعية. إن إحراز تقدم في هذه المسائل يمكن أن يساعد المسار السياسي بشكل إيجابي.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام، الممثلة السامية ناكاميتسو، على إحاطتها. وأود أيضا أن أرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا في جلسة اليوم.

نحيط علماً بالتقرير الشهري السادس والتسعين (S/2021/842، المرفق) الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع التسليم بأنه لم يُحرَز تقدم يُذكَر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نلاحظ استمرار التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية، لا سيما بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية، في معالجة المسائل المتبقية العالقة بخصوص الإعلان الأولي.

وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي إلى حوار وتعاون وثيقين من أجل تعزيز الاتصال ومعالجة جميع المسائل العالقة لتيسير عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتنفيذ سورية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك، في جملة أمور، الاتفاق على جميع المسائل الجوهرية واللوجستية المتصلة بإجراء الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التي تأخرت كثيرا، والاجتماع بالحضور الشخصي المقترح حديثا بين وزير الخارجية والمغتربين في سورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

والمشاورات التقنية بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية بطريقة بناءة وغير مسيّسة، هي السبيل الوحيد للمضي قدما نحو حل جميع "الثغرات والتباينات وأوجه عدم الاتساق التي تم تحديدها" وبالتالي، وضع حد لتلك المسألة التي طال أمدها.

وتتشاطر فييت نام القلق العميق إزاء الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في سورية. ويود وفد بلدي أن يؤكد من جديد إدانة فييت نام المطلقة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت من قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. فالأسلحة الكيميائية عشوائية ولا إنسانية ويمكن أن تكون لها آثار طويلة الأجل على حياة الإنسان والبيئة.

ونؤيد التعاون بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الجهود الرامية إلى دعم التنفيذ الكامل للاتفاقية. ولتحقيق الهدف المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية، ينبغي الاضطلاع بعمل المنظمة على نحو أشمل وأكثر موضوعية وحيادا. ومن شأن هذه المعايير العالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للاتفاقية، أن تساعد على إثبات حقائق وأدلة لا يمكن دحضها بغية كفالة تحقيق العدالة ومنع الانتهاكات.

كما نشعر بالقلق إزاء الخلافات طويلة الأمد في المجتمع الدولي بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. ونرى أن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) لا يمكن تحقيقه إلا عندما يكون مدعوماً بتعاون دولي بنّاء وغير مسيّس.

وفي الختام، تود فييت نام أن تؤكد ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة في سورية. وذلك هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية للشعب السوري.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

ونشعر بخيبة أمل لأنه على الرغم مما أوضحه أعضاء مجلس الأمن، شهرا بعد آخر، من أهمية حل المسائل العالقة في إعلان سورية بشأن الأسلحة الكيميائية، فإن أحدث تقرير شهري قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/842، المرفق) يشير مرة أخرى إلى عدم إحراز تقدم جوهري من جانب سورية.

وتحاول الأمانة الفنية للمنظمة التوصل إلى اتفاق بشأن نشر فريق تقييم الإعلانات في سورية منذ نيسان/أبريل من هذا العام. ولم

تتلق أي رد على طلباتها للانتشار من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه واضطرت إلى تأجيل الزيارة إلى ما بعد الصيف. لقد وافقت سورية في نهاية المطاف على نشر فريق التقييم هذا الشهر، ولكن الآن قيل لنا أن سورية رفضت منح تأشيرة لأحد أعضاء الفريق، خلافا لالتزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) – مما أدى مرة أخرى إلى عدم قدرة الفريق على الانتشار. وبينما نرحب بجهود الأمانة الفنية في دفع المناقشات بشأن إعلان سورية من خلال دعوة سورية إلى لاهاي، فإننا نأسف لعدم تمكن جولة المشاورات الخامسة والعشرين من المضي قدما بالكامل في سورية.

ومن المحزن أن عدم التعاون هذا من جانب سورية ليس استثناء. فعلى سبيل المثال، لا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر إجابات فيما يتعلق بالمادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ التي عُثر عليها في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. فلا تزال المنظمة تنتظر إجابات على الأسئلة المتعلقة بالنقل والتدمير غير المأذون بهما للأسطوانات المتعلقة بهجوم دوما البارز بغاز الكلور في عام ٢٠١٨. ولا يزال المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ينتظران الامتثال للتدابير الواردة في قرار المجلس التنفيذي المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٢٠، التي فُرضت في أعقاب النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية بأن سورية استخدمت أسلحة كيميائية في اللطامنة في عام ٢٠١٧.

كثيرا ما تزعم سورية أننا وبلدانا أخرى نستخدم ملف الأسلحة الكيميائية لمعاقبتهم، ولكن اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن المملكة المتحدة لا ترغب في شيء أكثر من تلقي تقرير شهري من المدير العام يؤكد أن جميع قضايا الإعلان قد تم حلها وأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري قد تم تدميره بشكل يمكن التحقق منه. ولذلك ندعو سورية إلى أخذ العملية على محمل الجد واتخاذ خطوات سريعة نحو الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد أوتشوا مارتينيس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أعرب عن امتناني للإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وأرحب بحضور وفدي سورية وتركيا في هذه الجلسة.

نبدأ بتكرار إدانتنا المطلقة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي زمان وتحت أي ظروف.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وفيما يتعلق بالجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ندعو إلى منح تأشيرات دخول عاجلة وغير مشروطة لجميع أعضاء فريق تقييم الإعلانات – وأكرر، للجميع. إن أي تأخير سيؤثر على امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وكذلك على تنفيذ المنظمة لعملها. نأمل أن تكون تلك المناقشات بناءة، حين يتم إجراؤها، ونحث الوفد السوري على الانخراط بشكل بناء وملتزم لتوضيح أي تناقضات.

وفي حين أن زيارة وفد سوري إلى مقر المنظمة في لاهاي ستكون خطوة في الاتجاه الصحيح، لا بد من التأكيد على أن هذه المناقشات لا يمكن أن تحل محل عمليات التفتيش في الموقع التي يُطلب من أفرقة المنظمة القيام بها في الأراضي السورية. وفيما يتعلق بالزيارات المعلقة إلى مرافق برزة وجمرايا التابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، نحث سلطات البلد على السماح بنشر خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتيسير مهامهم.

وفيما يتعلق بالهجوم الذي أدى إلى تدمير الأسطوانات المتصلة بحادث دوما، يدين بلدي انتهاكات المجال الجوي السوري، ولكنه يطالب أيضا بتوضيح بشأن النقل غير المأذون به للأسطوانات وبقاياها، فضلا عن تسلسل عهدة الأدلة.

في الختام، أكرر أنه بينما تقدر المكسيك هذه الاجتماعات، التي لا تزال ممارسة للشفافية، نعتقد أيضا أنه من المهم استكشاف أشكال جديدة من التفاعل المباشر بين مجلس الأمن وخبراء منظمة حظر

الأسلحة الكيميائية بغية التعمق في البيانات اللازمة لتقييم المسألة المعروضة علينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كينيا.

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحب بممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

تحيط كينيا علما بالتقرير الشهري السادس والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/842، المرفق) وتقديم حكومة الجمهورية العربية السورية لتقريرها.

لقد عرضت كينيا موقفها بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي ولا يمكن تبريره تحت أي ظروف. إننا نكرر تأييدنا لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها السلطة الدولية المختصة تقنيا في مجال عملها. وما زلنا نشجع التعاون والانخراط بحسن نية أكبر بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية للمنظمة فيما يتعلق بالثغرات وأوجه التباين والتناقضات التي لم تُحل بعد.

ولا تزال كينيا مقتنعة بأنه لا يمكن إيجاد حل عسكري للصراع السوري. إننا ندعم عملية سياسية شاملة بقيادة سورية وملكيتها باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام. وأضم صوتي إلى السفير أباري في دعوته إلى بذل جهود أقوى لسد الثغرات المسببة للأضرار بشأن هذا الملف. فهي لا تخدم الشعب السوري وتسهم في إدامة الأزمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (سورية): السيد الرئيس، أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشكر سلفكم على الجهود التي بذلتها الشهر الماضي.

لقد أشار الدكتور فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين، في كلمته أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/76/PV.16) إلى أنه، وأقتبس، تؤكد الجمهورية العربية السورية مرة أخرى على أن استخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أية ظروف ومن قبل أي كان وفي أي مكان أو زمان، هو أمر مدان ومرفوض كلياً. ولذلك انضمت سورية طوعا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وأوفت خلال فترة قياسية بكل التزاماتها الناتجة عن هذا الانضمام، وحرصت على التعاون المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق هذا الملف بأسرع وقت ممكن.

إن بيانات بعض الدول اليوم تشير بوضوح إلى أن هذه الدول ما زالت تصم آذانها عن سماع الحقيقة، وتستمر في تسييس هذا الملف، وذلك عبر الإصرار على توجيه اتهامات لا أساس لها من الصحة والتركيز على تفاصيل إجرائية لا يجب أن تكون من اهتمام مجلس الأمن، إلى جانب تجاهلها المتعمد للإجراءات الجدية المتخذة من قبل سورية وتعاونها الحقيقي مع المنظمة.

وبشأن ما ورد في إحاطة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، فإن وفدي يأسف لاستمرار غياب التوازن والحيادية في هذه الإحاطات ودأبها على مدى السنوات الماضية على تغييب مشاغل سورية والمعلومات التي توافيها بها.

قدمت سورية، بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر، تقريرها الشهري رقم ٩٥ عن النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. كما كانت قد رحبت بعقد لقاء بين السيد وزير الخارجية والمغتربين والمدير العام للمنظمة في دمشق. وتقوم نقاط الاتصال من الجانبين بالتحضير لهذا الاجتماع.

كما سبق لبلدي أن رحب بزيارة فريق تقييم الإعلانات إلى دمشق لعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين وفقا للموعد الذي تم الاتفاق عليه بين الجانبين. وتم منح تأشيرات الدخول اللازمة لأعضاء الفريق باستثناء شخص واحد طلبنا استبداله. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن مسألة منح تأشيرات الدخول تتم وفق إجراءات وتعليمات وطنية سيادية تطبقها الدولة السورية على جميع موظفي الأمم المتحدة ووكالاتها وجميع المنظمات الدولية، بما فيها منظمة حظر الأسلحة

الكيميائية. وبالتالي فإن هذا الإجراء لا يشكل استثناء. إن عدم منح تأشيرة دخول لأحد أعضاء فريق تقييم الإعلانات يجب ألا يؤثر سلبا على أداء الفريق ككل، علاوة على أن المنظمة لديها عدد من الخبراء والمختصين الذين يمكن الاستعانة بهم كبديل لشخص أثبتت التجربة السابقة عدم موضوعيته.

وللإيضاح فقط، فإن فريق تقييم الإعلانات ليس فريق تحقيق. فقد لاحظت خلال المداخلات أن هناك التباس لدى بعض الزملاء. ففريق تقييم الإعلانات ليس فريق تحقيق، وإنما هو فريق لمساعدة اللجنة الوطنية السورية في تقديم إعلانها. ومع ذلك، وافقت اللجنة الوطنية السورية على اقتراح لاحق من الأمانة الفنية بعقد جولة المشاورات في مقر المنظمة في لاهاي. ويبدو أن معلومات زميلي ممثل فرنسا بحاجة إلى تحديث.

إن ما يرد في تقرير المدير العام بشأن زيارة فريق تقييم الإعلانات وتحميله سورية المسؤولية عن عدم تمكن الأمانة الفنية من التخطيط لمهمات أفرقتها المختلفة غير دقيق وغير موضوعي ومرفوض تماما. فكلكم يذكر ما قاله المدير العام هنا في هذه القاعة في شهر حزيران/يونيه (انظر S/PV.8785) عن تأجيله لزيارة فريق تقييم الإعلانات إلى ما بعد الصيف، في حين كان لسورية مصلحة حقيقية في تسريع إنهاء مناقشات هذا الفريق وإغلاق هذا الملف.

ما تزال بعض الدول تثير مسألة الأسطوانتين المتصلتين بحادثة دوما المزعومة. لقد سبق لوفد بلدي أن أوضح لأعضاء المجلس أهمية هاتين الأسطوانتين بالنسبة لسورية كدليل قانوني ومادي في دحض المزاعم المتصلة بتلك الحادثة وفي حيازة الجماعات الإرهابية لمواد كيميائية سامة. ويستهجن وفد بلدي استمرار بعض الدول في حرف الانتباه عن إدانة العدوان الإسرائيلي على سيادة سورية، الذي تسبب في تدمير هاتين الأسطوانتين، والتركيز على جوانب فنية وإجرائية فقط.

لقد سبق لسورية ولغيرها من الدول أن طالبت بإعادة النظر في تقرير الحادثة المزعومة في دوما لما اعتراه من تلفيق وأكاذيب. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى تقرير صحيفة الديلي ميل البريطانية الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر والذي تناول اعتراف هيئة الإذاعة البريطانية بأن الفيلم الذي يُفترض أن يكون وثائقيا والذي عرضته عبر قناتها راديو ٤ حول حادثة دوما المزعومة، قد احتوى على أخطاء وادعاءات باطلة، وهو ما يثبت مجددا أن المعلومات التي ترد في المصادر المفتوحة يمكن التلاعب بها ولا يمكن الركون إلى مصداقيتها.

إن أساليب العمل الخاطئة التي اتبعتها بعثة تقصي الحقائق بشأن التحقيقات في حادثة دوما المزعومة تشمل تحقيقاتها في حوادث أخرى، وخاصة لجهة عدم التزامها بالقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية، ومنها طرق جمع الأدلة والعينات والحفاظ على سلسلة حضانتها واعتمادها على المصادر المفتوحة والمعلومات المقدمة من التنظيمات الإرهابية وأذرعها – جماعة الخوذ البيضاء.

يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء تأخر بعثة تقصي الحقائق في الإعلان عن نتائج تحقيقاتها في حوادث استخدام الجماعات الإرهابية، التي كانت الحكومة السورية قد أبلغت عنها منذ عام ٢٠١٧، وعن قلقه أيضا إزاء اختلاق أدلة مزيفة بعد مرور سنوات على حوادث أخرى مزعومة. هذا، إلى جانب استمرار تلك البعثة في تجاهل المعلومات المتواترة المقدمة لها عن حيازة الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية والتحضير لاستخدامها لتلفيق حوادث تهدف لاتهام الجيش العربي السوري بها.

إن إصرار بعض الدول في هذا المجلس على تسييس هذا الملف عبر التشكيك في تعاون سورية بات مكشوفا. وسعيها للتستر على ممارسات الجماعات الإرهابية التي استخدمت هذا السلاح ضد المواطنين السوريين وضد الجيش العربي السوري أصبح مفضوحا. وتلاعبها بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية والاستناد إليها لتمرير قرار ضد سورية قد خلق سابقة خطيرة في عمل المنظمة.

وهنا أود أن أنشط ذاكرة ممثل الولايات المتحدة الذي أظهر كفاءته بالرياضيات. إن عدد الدول التي شاركت في مؤتمر الدول الأطراف في نيسان/أبريل هو ١٦٧ دولة. وبالتالي، فإن ال ٨٧ دولة التي أيدت القرار تمثل ما يقرب من نصف عدد الدول المشاركة في هذا المؤتمر. لقد تجاهل الزميل ممثل الولايات المتحدة امتناع ٣٤ دولة عن التصويت وغياب ٣١ دولة عن التصويت، وتصويت ١٥ دولة ضد

القرار. أي أن النصف الآخر من الدول المشاركة في المؤتمر لم تؤيد هذا القرار. هذا نموذج فقط لطريقة تضليل وتحريف المعلومات التي تتبعها الولايات المتحدة.

أود أن أؤكد أن الجمهورية العربية السورية لا تحاول تقويض عمل المنظمة، بل تدافع عنها وعن الحفاظ على مهنيتها وحيادها. وتقف في وجه استخدام بعض الدول تلك المنظمة كأداة لتحقيق أهدافها المعادية لسورية. وما لم تغير تلك الدول من سلوكها الهدام وأجنداتها التخريبية إزاء بلدي، فلا يمكن إجراء مناقشة موضوعية لهذا الملف وإغلاقه بطريقة مهنية وحيادية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرليوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي كينيا رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

استمر عدم امتثال النظام السوري لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بدون توقف. استعرضنا بقلق بالغ التقرير الشهري السادس والتسعين (S/2021/842، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا تزال الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات المحددة في إعلان النظام السوري عن الأسلحة الكيميائية قائمة. ولذلك، لا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير قادرة على تأكيد أن الإعلان دقيق وكامل. ويستمر النظام في عدم الرد على طلبات المعلومات التي قدمتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن عدد من المسائل المعلقة فيما يتعلق بإعلانه. وما زال اكتشاف مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية غير معلن عنه مؤخرا مصدر قلق بالغ. ومرة أخرى، لا يعلن النظام عن عوامل الحرب الكيميائية المنتجة و/أو التي تم تسليحها في ذلك الموقع، في انتهاك لالتزاماته.

وكشف التقرير الشهري السابق (S/2021/764، المرفق) لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن نظام الأسد نقل أسطوانتي كلور متصلتين بالهجوم الكيميائي على دوما بدون إخطار مسبق أو موافقة من الأمانة الفنية. وعلاوة على ذلك، يرفض النظام منح تأشيرات دخول لمسؤولي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما يعرقل عمدا الاضطلاع بالأنشطة المكلفين بها.

ووفقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، يقع على عاتق النظام السوري التزام بتوفير إمكانية الوصول الفوري وغير المقيد للموظفين الذين حددتهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. واسمحوا لي أن أكون واضحا: إنها ليست مسألة إجرائية بسيطة، بل هي جزء من نمط أوسع لعدم امتثال النظام. لقد حان الوقت لكي يضع أعضاء مجلس الأمن خلافاتهم جانبا وأن ينفذوا قرار المجلس نفسه ٢١١٨ (٢٠١٣).

وتؤيد تركيا الجهود المبذولة داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لجعل النظام يمتثل. لقد شاركنا في تقديم قرار المجلس التنفيذي الصادر في تموز/يوليه ٢٠٢٠ والقرار الذي اعتمد خلال الجزء الثاني من المؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد في نيسان/أبريل. ومن المهم أن تكون قيمة هذان القراران، اللذان حظيا بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف، أكبر من قيمة الورق الذي طبعا عليه.

ويجب على المجلس، بوصفه الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن يدعم سلطة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهذا ليس خيارا؛ إنه مسؤولية.

وتدين تركيا بشدة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد ضد شعبه. وحتى الآن، تم تحديد مسؤولية النظام عن ثماني هجمات شنيعة بالأسلحة الكيميائية على الأقل في تقارير هيئات التحقيق التي كلفتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب إجبار النظام على التعاون مع فريق تقييم الإعلانات وفريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق. وفي ذلك السياق، نكرر تأكيد دعمنا للعمل الموضوعي والمحايد والمهني للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها.

هناك حاجة ملحة لكفالة المساءلة الكاملة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها نظام الأسد. ويقع على عاتقنا جميعا أن نتخذ خطوات فورية وحاسمة لإنهاء الإفلات من العقاب في سورية. تلك المسؤولية القانونية والتاريخية والأخلاقية تقع على عاتقنا جميعا، ولكن بصفة خاصة على عاتق من يشجعون النظام على مساره الحالي.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.